

## مصر

# البرلمان يتجنب «الإزعاجات»: تعيين ضابط رئيساً لـ «لجنة حقوق الإنسان»

خلال دور الانعقاد الحالي، والواجب فيه أن يحدد «ضوابط واليات تمويل المنظمات الحقوقية»، وهو ما يعني أن رئيس اللجنة الحالي سدوفق على إمرار الحكومة للقانون بالطريقة التي تريدها، رغم رفض حقوقيين كثيرين لها، في ظل أنها ستقلص أنشطتهم وتوقف أي تدريبات شبابية إلا بموافقة الدولة، ووفق شروط تسمح لها بعرقلة المراكز التي لا ترى أنها تتفق معها في الرؤية.

أيضاً، ليس من المتوقع في أحسن الأحوال أن يتحرك عابد ليساعد الناس، خاصة أنه اتهم بالتعذيب وأغلق ملفه بصورة غامضة، ما يعني أن أزمات «المجلس القومي لحقوق الإنسان» ستبقى هي الأخرى رهينة الشلل. وبرغم افتراض التنسيق بين المجلس المذكورة والبرلمان، فإن عابد على صدام مع عدد من أعضاء المجلس الحاليين، كذلك إن قانوناً جديداً سوف يقر في البرلمان يجب أن يحظى بموافقة «لجنة حقوق الإنسان» قبل إمراره إلى الجلسة العامة، الأمر الذي يعني أن فرصة الحكومة لإمرار أي قوانين مرتبطة بحقوق الإنسان لا تتوافق مع آراء الحقوقيين باتت أقوى من أي وقت مضى.

ولا يرى عابد في طريقة وصوله إلى رئاسة اللجنة أي مخالفة للأعراف البرلمانية، فهو متمسك بأن منصبه السابق في الشرطة ليس سبباً يحرمه رئاسته «حقوق الإنسان»، بل وصف اتهامات التعذيب التي وجهت إليه بـ«الشائعات الانتخابية» التي تعرض لها ولم تثبت صحتها، مؤكداً أنه يعمل محامياً في الوقت الحالي ولديه خبرة عبر المركز الذي أسسه بعد خروجه من جهاز الشرطة.

لكن نائباً برلمانياً، تحدث إلى «الأخبار»، شدد على وجود حالة غضب بين نواب عدة أحزاب، ومن بينها أحزاب داخل «ائتلاف دعم مصر»، بسبب التمسك بعابد رئيساً للجنة، رغم وجود شخصيات أخرى، خاصة أن كثيرين طلبوا اختيار نائب آخر من الائتلاف تجنباً لاستفزاز الشارع، لكن رئيس المجلس ورئيس الائتلاف تمسكا باختياره.

على عجزه عن القيام بالدور المنوط به، ولا سيما ما يتعلق بزيارة السجون. كذلك واجه السادات اتهامات من نواب داخل المجلس وجهات خارجية، بسبب مشاركته في مؤتمر حقوقي في سويسرا برفقة عدد آخر من النواب، بل رأى رئيس المجلس، علي عبد العال، أن المؤتمر المذكور كان ينتقد الأوضاع الداخلية في مصر، وأن رئيس اللجنة ذهب إلى الخارج من أجل شكوى الأوضاع الحقوقية الداخلية بما لا يتناسب مع طبيعة دوره البرلماني.

بسبب ذلك، تقدم ثلاثة من أعضاء «حقوق الإنسان» في البرلمان استقالتهم منها بعد فوز عابد برئاستها، ما يهدد للقول إن اللجنة ستنتهج سياسة أمنية في التعامل مع الأزمات، وأنه لا يجب لأحد أن يأمل التعاون معها، خاصة أن المنظمات الحقوقية غير الحكومية لن تبدي ترحيباً باختيار ضابط سابق والتواصل معه.

وتتزامن هذه الخطوة مع استعداد البرلمان لإمرار قانون الجمعيات الأهلية

البرلمان لا يرغب في الإزعاج، هذه خلاصة تجربة وصول

النائب محمد السادات إلى رئاسة «لجنة حقوق الإنسان»، تجربة

لم تكن مريحة لرئيس البرلمان، لذلك لجأ «ائتلاف دعم مصر»

إلى السيطرة على رئاسة اللجنة، وأوكلتها إلى ضابط شرطة

سابق، اتهم بالتورط في قضية تعذيب

### القاهرة - جلال خيرت

إنها الكوميديا السوداء تتحقق في الواقع المصري: ضابط سابق اتهم - لكنه لم يُدَن - في قضية تعذيب، يتولى رئاسة «لجنة حقوق الإنسان» في برلمان البلاد. مجلس النواب، الذي يسعى إلى طي صفحة الأزمات والإحراجات بسبب اللجنة، يريد أن ينهي تجربة رئيسها السابق. حاول النائب محمد أنور السادات، خلال ترؤسه «حقوق الإنسان» في دور الانعقاد الأول، العمل بجد لتحسين أوضاع حقوق الإنسان وكشف الحقائق للرأي العام. أما الآن، فأتى علاء عابد، وهو عضو «ائتلاف دعم مصر» المقرب من أجهزة الأمن، ليكون رئيساً لهذه اللجنة، رغم أنه متهم بتعذيب مواطن خلال عمله ضابط شرطة عام 2005.

لا يرغب «ائتلاف دعم مصر»، المسيطر على الأغلبية النيابية في البرلمان والمدعوم من جهات أمنية، في تكرار تجربة السادات، هو الآخر، فحشد نوابه للانضمام إلى اللجنة من أجل التصويت لاختيار عابد. صحيح أن الأخير لم تثبت إدانته في واقعة التعذيب، لكن من عملوا معه في وزارة الداخلية يؤكدون أنه من الضباط السيئ السمعة في التعامل مع المواطنين. وبسبب حشد الأصوات، فاز الائتلاف برئاسة اللجنة، التي شهدت توتراً كبيراً في الأسابيع الماضية بعد استقالة السادات اعتراضاً

## سيمر البرلمان قريباً قراراً يحجم عمل المؤسسات الحقوقية



هما رئيس «هيئة الأركان» بني غانتس، ورئيس «شعبة الاستخبارات العسكرية» اللواء أفي كوخافي. والأول لكونه يتحمل المسؤولية الأساسية عن إعداد الجيش، أما الثاني، فلكونه فشل في فهم تهديد الأنفاق وعدم تقديره نيات حركة «حماس» لجهة قرارها خوض معركة طويلة مع إسرائيل.

على خط موان، يزداد التخوف في «هيئة الأركان» من أن يكون جوهر الانتقادات موجهاً نحو قيادة الجيش، وبخفف منسوبها إلى المستوى السياسي، وهو ما يلقي عبء الفشل على الجيش. لكن، يبدو أن عملية التوظيف السياسي لمضمون التقرير في سياق الخصومات والصراعات الداخلية بدأ مع عضو المجلس الوزاري المصغر، يوفال شطابانتس، الذي ألقى المسؤولية عن إعداد الجيش لمواجهة الأنفاق على عاتق وزير الأمن آنذاك، موشيه يعلون، ورئيس الأركان، بني غانتس.

وأوضح شطابانتس أن أعضاء المجلس الوزاري المصغر لا يفترض أن يراقبوا أعمال الجيش، إنما من يجب أن يقوم بذلك، هو وزير الأمن ورئيس الأركان، كذلك فإن «المجلس الوزاري ليس هو من يدير الحروب».

في خطط الجيش عامة، ووسط قيادة الجبهة الجنوبية وسلاح البر خاصة، وهو ما صدر على لسان المتحدث باسم الجيش، الذي قال إنه «حتى الآن، جُنِدت معظم الدروس، وموضوع المواجهة مع الأنفاق صار على رأس سلم الأولويات، ونستثمر فيه أموال وجهود طائلة، سواء في بناء القوة، أو الخطط العملاقية أو العمليات الميدانية... لتوفير أفضل رد على الخطر».

ومع أن التقرير يتمحور حول القضايا التكتيكية، التي يُعنى بها الجيش، فإن القيادة السياسية ليست بمنأى عن مفاعيل الاعتراف بالإخفاقات، لذلك، رأى ديوان رئيس الحكومة خلال الأشهر الماضية مقولة أن إسرائيل لم تستعد مسبقاً لخطر الأنفاق «زعماً بلا أساس»، ووصف الاتهامات التي وجهها عضو المجلس الوزاري المصغر، نفتالي بينيت، بأن خطر الأنفاق لم يعرض بكامله على المجلس الوزاري، بـ«الكذب»، مؤكداً أن المحاضر تثبتت عرض خطر الأنفاق بكل شدته في تسع جلسات مختلفة للمجلس الوزاري.

في المقابل، من الواضح في ضوء مسودة التقرير أن الضابطين الأساسيين اللذين ستوجه إليهما معظم الانتقادات بشأن أداء الجيش

على الدور الهجومي للأنفاق، بل هي، كما أقر التحقيق، وفرت مظلة أمان لـ«منظومات القيادة والسيطرة» لفصائل المقاومة، وللمنظومة الصاروخية التي حافظت على استهداف العمق الإسرائيلي حتى اليوم الأخير من الحرب. وفي ضوء هذه المعطيات، ترى القيادة الإسرائيلية أن أسباب إخفاقاتها باتت حلية، والصلة بينها وبين العيوب التي سمت استعدادات الجيش أكثر وضوحاً.

في كل الأحوال، لم يكن الجيش الإسرائيلي يعرض أسباب الإخفاقات ويعترف بالقصور الاستخباري والعمالي، لولا أنه قرن ذلك بالحديث عن استخلاص الدروس وترجمتها

## لم يعد السؤال في إسرائيل عن حدوث الإخفاق، بل المسؤولة عنه

اردوغان: سنكون ضد المبدأ وعلى طاولة المفاوضات (أ.ب.ب.)



حتى يوضع النصل على رقابنا، ولن ننتظر حتى تأتي المنظمات الإرهابية وتهاجمنا»، في إشارة إلى «داعش» والقوى الكردية (غير المتحالفة معه)، واللذين تستخدمهما أنقرة راهناً كورقة تحولها التدخل في الشمالين العراقي والسوري. وقال أردوغان: «ظننا أن بإمكانهم إبعادنا عن الموصل بمضايقتنا بحزب العمال الكردستاني وداعش... يعتقدون أن بمقدورهم تشكيل مستقبلنا بأيدي المنظمات الإرهابية، لكننا نعرف أن أسلحة الإرهابيين ستفجر في أيديهم قريباً».

ومن المرجح أن ترتفع حدة الخطاب التركي في الساعات المقبلة، خاصة إثر نفي «البنيتاغون» غير المباشر أسس لبناء التوصل إلى اتفاق مع أنقرة يخول مقارنتها المشاركة في العمليات الجوية للمعارك، وذلك في وقت تقل فيه على ما يبدو احتمالات التوصل بين أنقرة وبغداد إلى اتفاق عام.

ميدانياً، شهد اليوم الثالث للعمليات تقدماً لمختلف القوى العراقية المشاركة، إذ تمكن الجيش العراقي من التقدم على محور الحود، فيما استطاعت «الشرطة الاتحادية» إنجاز مهمتها في محور الشور. وواصلت القوات العراقية تقدمها نحو قرقوش، أكبر البلدات المسيحية في البلاد، مقتحمة ضواحيها التي تقع على بعد نحو 15 كلم جنوب غرب الموصل.

كذلك، تمكنت قوات «البشمركة» من التقدم باتجاه قرية برطلة (21 كلم شرقي الموصل)، فيما أعلن عضو مجلس محافظة مدينة نينوى، حسام العبار، وصول «البشمركة» على بعد 8 إلى 9 كلم عن مركز مدينة الموصل من محور الخازر، لافتاً إلى أن «القوات ستوقف عند بعشيقة»، ممهدة الطريق أمام «جهاز مكافحة الإرهاب للدخول إلى مركز المدينة من هذا المحور».

(الأخبار)

وهذا المكان حالياً هو الموصل ولذلك سنكون فيها»، وجددير بالذكر أن الرئيس التركي كان قد استنصر، في خطاب القاه في قصره مساء أول من أمس، صورة لتركيها مقننة من قوى خارجية «تستهدف جعلنا ننسى تاريخنا العثماني والسلجوقي». وقال لِمَن من رؤساء البلديات المحلية الذين عادة ما يكونون موالين للحكومة، «من الآن فصاعداً لن ننتظر أن تطرق المشكلات بابنا... لن ننتظر

أو مسألة استمرار إطلاق الصواريخ، بل يمكن التقدير أن المفهوم الأساسي لخلاصة التحقيق يتمحور حول العناوين الآتية: هل كان منشأ الفشل استخبارياً، أم استخبارياً وعملاقياً،

أم هو بالأساس فشل للقيادة السياسية في إدارة الحرب والإشراف على الإعداد لها... أم أنه مركب من كل هذه الأبعاد؟ يتضح مما ورد في التحقيق أن الفشل الاستخباري كان مديواً، خصوصاً عندما يقرّ تحقيق الجيش بأنه «كان هناك إدراك للخطر» الذي تشكله الأنفاق، ولكن «قوة الخطر لم تكن مدركة»، الأمر الذي يعني أن الاستخبارات العسكرية لم تكن على دراية كافية بحجم الأنفاق ومدى خطورتها، والدور الذي يمكن أن تؤديه خلال أي مواجهة. كذلك كان من الطبيعي أن يستدرج الإقرار بالقصور الاستخباري إخفاقاتاً عملاقياً، لأن أي خطة عسكرية يفترض أن تستند بالضرورة إلى تقديرات ومعلومات تحاكي طبيعة الخطر وحجمه، وهو ما لم يكن متوافراً، وفق التقرير.

على هذه الخلفية، يصير مفهوماً ما ورد في خلاصة التحقيق، أنه «عشية الحرب، كانت الأنفاق الهجومية بالنسبة إلى معظم قادة القوات المشاركة نوعاً من المجهول»، ونتيجة ذلك، «لم تمر الألوية (العسكرية) بأي نوع من الإعداد لمعالجة الأنفاق خلال الهجوم، وبالتأكيد ليس بالحجم الذي ظهر أثناء الحرب».

الإخفاقات الإسرائيلية لم تقتصر

